

آلية تمويل برامج التنمية الفلاحية في الولايات الصحراوية.

**Financing mechanism for agricultural development programs in the saharan provinces**فاروق أهناي<sup>1</sup><sup>1</sup> جامعة الجزائر 3، ahnanifarouk2011@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/07/08

تاريخ القبول: 2024/03/14

تاريخ النشر: 2024/04/15

**ملخص:**

يمثل القطاع الزراعي العصب الأساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدول التي تهتم بقطاعها الفلاحي لضمان العيش الكريم لشعبها وتسعى لتحقيق أقصى ما يمكن من النتائج الفلاحية والوصول لنسبة مرتفعة من الأمن الغذائي، مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة في سبيل تحقيق ذلك، حيث نجد القطاع الفلاحي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى كذلك، إذ يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة في سبيل النهوض بهذا القطاع الهام في إطار سياسة قطاعية أو سياسة عمومية، وفي هذا الإطار طبقت الجزائر العديد من المخططات التنموية الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي كقطاع استراتيجي.

تهدف من خلال هذا البحث تسليط الضوء على آليات التمويل العمومي للقطاع الفلاحي المطبقة في الجزائر، باعتبار أن الجانب المالي والتمويلي المحرك الحيوي للنهوض وتطوير أي قطاع كان لاسيما القطاع الفلاحي، إضافة إلى أن تحقيق تنمية فلاحية حقيقية في الولايات الصحراوية أصبح مطلباً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، فنجد تنوع هذه الآليات ما بين تمويل قطاعي مركزي وما هو محلي لامركزي.

**كلمات مفتاحية:** التمويل، التنمية الفلاحية، الفلاحة الصحراوية، القطاع الفلاحي، الجماعات المحلية.

**Abstract:** The agricultural sector represents the backbone of economies worldwide. countries that prioritize their agricultural sector aim to ensure a decent standard of living for their populations and strive to achieve maximum agricultural production and high food security. Regardless of the development strategies pursued to achieve these goals, the agricultural sector significantly influences other sector and is lso impacted by changes occurring in those sectors.

Financing serves as the driving force for this sector, given its crucial importance for the success of the development policies aimed at promoting this vital sector within a sectoral or public policy framework, in this context, algeria has implemented numerous development plans aimed at developing the agricultural sector as a strategic sector.

Through this research, we aim to shed light on the mechanisms of public financing for the agricultural sector implemented in algeria. The financial and funding aspect is the vital catalyst for the advancement and development of any sector, especially the agricultural sector. Additionally, achieving genuine agricultural development in desert regions has become an increasingly necessary requirement. These mechanisms vary between centralized and decentralized sectoral financing.

**Keywords:** Financing, Agricultural Development, Desert Agriculture, Agricultural Sector, Local Communities.

المؤلف المرسل: فاروق أهاني، ahnanifarouk2011@gmail.com

#### مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاد أي دولة، باعتباره يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة لذلك تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والموارد الأولية وكتقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة. وعليه فإن المتتبع لمختلف مراحل التطور التي مر بها يعد ضرورة للاستيعاب الأحسن لضمان المستقبل وبناء سياسة فلاحية وريفية ناجعة تسمح برفع الرهان المحدد في توفير الأمن الغذائي.

و لتحقيق هذه الأهداف والمساعي تراهن الحكومة الجزائرية على الولايات الصحراوية التي تحتل الصدارة في اهتماماتها مستقبلا من خلال برامج التنمية الفلاحية، هذه البرامج والمخططات تحتاج إلى تمويل مالي ضخم، هذا الأخير يمثل أحد الأدوات الرئيسية التي تساعد على تنمية وتطوير القطاع الفلاحي تحتف الآليات المتبعة لتمويل برامج التنمية الفلاحية من بلد لآخر ومن منظمة لأخرى والآلية التمويلية من أهم الأسس التي تقوم عليها في جانبها المالي، إذ يتخذ تمويل برامج التنمية الفلاحية في الولايات الصحراوية الجزائرية أشكال متنوعة.

**إشكالية الدراسة:** تتمع الولايأ الصأراوية بمؤهلات وقدرات طبيعفة وموردفة أأعأ منها قطبا فلاحفا؁ هأه الامكانات والامأيازات لا فمكن الاسأأمار ففها إلا من ألال الأانب المالف والأموفلف فف اأار أأط وبرامأ الأنفمة الفلاحفة أاصة ولأأرق لهأه الآلفة نأرأ الاشكال الأالف:

**مامدف نأأة آلفأ أمول برامأ الأنفمة الفلاحفة فف الولايأ الصأراوية؟**

**الفرضفأ:**

- ففأأر الأمول العمومف عامأ أساس فف أأقفق أهأاف الأنفمة الفلاحفة المسأأامة فف الولايأ الصأراوية.
- أأما كانأ هناف أأارأفة بفن المسأوى المأأزف والمسأوى الأألف اللامأأزف فف صفاأة برامأ الأنفمة الفلاحفة فف الولايأ الصأراوية أأى ألك إلى أأقفق مفزة النأأة.
- أهأاف الأأاسة/ أأمن أهأاف الأأاسة فف النأاف الآففة:
- معرفة العأاقة الأأاملفة بفن هأه الآلفأ الأموللفة لبرامأ الأنفمة الفلاحفة.
- معرفة الآلفأ والطرق الفف أمول برامأ الأنفمة الفلاحفة فف الولايأ الصأراوية.
- الأأرق إلى أأر صفف أمول برامأ الأنفمة الفلاحفة على واقع القأاع الفأأف.

**لأأابة عن الإشكالف المأأروأة أأع المنهأفة الآففة:**

**أولا/ المأأصأاأ المالفة العمومفة لأمول القأاع الفأأف فف الولايأ الصأراوية:**

1. البرامأ المأأصصة لأنفمة مناطق الأأوب والهأاب العلفا.

2. مأطط عمل الأأومة لسنة 2014 و مأطط عمل الأأومة لسنة 2017.

**أانفا/ صنافق أمول برامأ الأنفمة الفلاحفة فف الولايأ الصأراوية:**

1. الصأأوق الوطنف للأأط والأنفمة الفلاحفة.

2. صأأوق اسأأصأاف الأراضف عن طرفف الامأفز و الصأأوق الوطنف لأنفمة الاسأأمار الفأأف.

3. الصأأوق الوطنف لأأنفمة الفلاحفة و الصأأوق الوطنف لأأنفمة الرفففة.

**أالآ/ أور ومأال الأأماعات الأألفة فف الأنفمة الفلاحفة:**

1. البرنامأ البلدف لأأنفمة P.C.D.

## 2. البرنامج القطاعي غير المراكز P.S.D.

### أولا/ المخصصات المالية العمومية لتمويل القطاع الفلاحي في الولايات الصحراوية:

1. البرامج المخصصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا: تتمثل في مجموعة من الإستثمارات التي استفاد منها سكان هذه المناطق، والتي تهدف في مجملها إلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن هذا من جانب وكذلك جعل ولايات الجنوب والهضاب العليا مناطق مؤهلة لجذب الإستثمارات في مختلف المجالات، خاصة الفلاحية منها بتمتعها بمساحات شاسعة وتمكينها أن تكون أقطاب تنموية بما يتناسب والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة، مما يسمح بتوفر الظروف التي تضمن استقرار سكان هذه المناطق وتخفيف حدة التزوح الريفي<sup>1</sup>.

كما استفادت ولايات الجنوب من أغلفة مالية معتبرة لدعم التنمية الاقتصادية وتم وضع نظام ترخيصي لقانون الإستثمارات يعطي مزايا بالنسبة للإستثمارات لتنمية الفلاحة.

### 2. مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 و مخطط عمل الحكومة لسنة 2017:

2.أ. مخطط عمل الحكومة لسنة 2014: تضمن مخطط عمل الحكومة لسنة 2014 إهتمام وتوجه الدولة نحو القطاع الفلاحي فقد أولت أهمية خاصة للفلاحة الصحراوية من جهود تنميتها من خلال توفير مساحات جديدة في إطار استصلاح الأراضي وبالموازاة الإستفادة من برامج الاستثمار التي شرع فيها لتوسيع قدرات التخزين مثل غرف التبريد وكذلك عصنة وحدات الذبح<sup>2</sup>.

وعلى صعيد التنمية الريفية فالاهتمام ينصب على حماية الموارد الطبيعية وتحسين ظروف معيشة سكان الأرياف، وكذلك الانطلاق في إنجاز حزام أخضر مكمل للسد الأخضر للحد من زحف التصحر وفي جانب عصنة القطاع إعادة النظر وتحديد الأدوار المنوطة بمختلف المؤسسات العمومية والخاصة والمختلطة المعنية بتنفيذ برامج التنمية بإعادة نشر إداري وإقليمي أكثر نجاعة إنطلاقا من: تحسين مستوى المعارف والمهارات للفلاحين المستفيدين من مشاريع وبرامج في إطار التنمية الفلاحية والريفية؛ وضع نظام إعلامي فلاح وريفي يربط كل مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية يسمح بالمتابعة والتقييم لتحديد نسب التقدم وقياس الآثار من حيث النجاعة الاقتصادية والإجتماعية والبيئية<sup>3</sup>.

### 2.ب. مخطط عمل الحكومة لسنة 2017: جاء مخطط عمل الحكومة لسنة 2017 ليعزز مسعى

الدولة في دعم الفلاحة في مناطق الجنوب من خلال استحداث مساحات جديدة للاستصلاح؛ تمشين

المزارع التّمودجية عن طريق منحها بالامتياز إلى مستثمرين على أساس دفاتر شروط؛ تجنيد شركات بين مستثمرين وطنيين وأجانب من أجل تطوير فلاحية مكثّفة وعصرية، في المجالات الحيوانية والتّباتية، لا سيما في جنوب البلاد والهضاب العليا؛ امتصاص الأراضي البور على مساحة 550.000 هـ وتخصيصها للبقول العلفية؛ تعزيز الحماية الصحية والصّحة النباتية، وتطوير المكننة الفلاحية وكذا تطوير واستعمال البذور ذات القدرات العالية؛ إشراك شركاء المهنة لتعزيز قدرات ومناهج ضبط أسعار الإنتاج الفلاحي<sup>4</sup>. وفي ميدان التنمية الرّيفية الاستمرار في تنفيذ برنامج التّجديد الريفي وإيلاء أهمية خاصة للمناطق الحدودية والاستفادة من التمويلات المترتبة عن إعادة تفعيل صندوق الجنوب وصندوق الهضاب العليا<sup>5</sup>.

### ثانيا: صناديق تمويل برامج التنمية الفلاحية في الولايات الصّحراوية:

**1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:** بمقتضى المادة 94 من قانون المالية لسنة 2000 أنشئ هذا الصندوق كجامع بين الصندوقين السابقين هما: الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA) والصندوق ضمان أسعار المنتجات الفلاحية (FGPPA)، ليصدر المنشور الوزاري المشترك رقم 2000-586 المؤرخ في جوان 2000 يوضح قائمة الإيرادات والتّنفقات للصندوق؛ ومقرر وزاري رقم 2000-599 المؤرخ في جويلية 2000 يبين شروط التأهيل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، جاء لتمويل ومنح الإعانات من طرف الدّولة بمثابة دعم من الصندوق: تطوير الإنتاج والإنتاجية، تّمين المنتجات الفلاحية، عمليات التّسويق، تطوير الرّي الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور والمشاتل، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصّناعة الغذائية على المدى القصير والطويل<sup>6</sup>.

المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار وذلك حسب طبيعة العمليات في شكل مساعدة للموارد الخاصّة بالفلاحين.

### 2. صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:

**2.أ. صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** تأسّس بموجب المادة 96 من قانون المالية لسنة 1998 لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز<sup>7</sup>، الذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلّة، خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية، حيث كان ذلك محل تدابير خاصّة تهدف إلى تنشيط استعماله عبر الشركة المعروفة باسم "العامة للامتميازات الفلاحية"<sup>8</sup>، ليتحول في سنة

2002 لصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وبقرار من وزارة الفلاحة الصادر 30 سبتمبر 2002 تضمن شروط الاستفادة من الصندوق.

يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جوارية في عمليات تعيد بث حيوية النشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

**2.ب. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:** أنشئ هذا الصندوق بموجب 28 من قانون المالية التكميلي رقم 05-05 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم المشاريع الإستثمارية الفلاحية، ويستفيد من الصندوق: الفلاحون والمربون سواء كانوا أفراداً أو في إطار تعاونيات أو جمعيات، المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتتمين المنتوجات الفلاحية والصناعية وتصديرها، ليتعزز هو الآخر "بالصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي" رقمه 121-302 بمسّ نفس الفئة المستفيدة من الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي<sup>9</sup>.

### 3. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الصندوق الوطني للتنمية الريفية:

**3.أ. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** طبقاً للمادة 58 من قانون المالية رقم 12-12 لسنة 2013 تحت حساب خاص رقم 139-302 عنوانه: "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" يتضمن هذا الصندوق الأسطر التالية:

- تطوير الاستثمار الفلاحي.

- ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية.

- ضبط الإنتاج الفلاحي.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنظم لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013، وبحلول هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص رقم 67-302 و 71-302 وتحوّل كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 139-302<sup>10</sup>.

يتصرّف مدير المصالح الفلاحية في إطار الأعمال المتعلقة بتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الزراعي، كأمر ثانوي بالصرف لحساب التخصيص الخاص رقم 139-302 "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، ويؤهل للاستفادة من دعم الصندوق بعنوان: تطوير الاستثمار الفلاحي و بعنوان ضبط الإنتاج الفلاحي: الفلاحون والمربون بصفة فردية أو على شكل تجمعات أو جمعيات؛ المؤسسات الاقتصادية التي

تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي بتمين وضبط المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها، المزارع النموذجية<sup>11</sup>.

3.ب. الصندوق الوطني للتنمية الريفية: نصت المادة 59 من قانون المالية لسنة 2013 بفتح حساب التخصيص خاص رقم 140-302 عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"، تضمن هذا الأخير النقاط التالية:

- مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.
- التنمية الريفية وتمين الأراضي عن طريق الامتياز.
- دعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين.

يستمر سير هذه الحسابات إلى غاية التطبيق الفعلي للإطار التنظيمي المنظم لحساب التخصيص الخاص رقم 140-302 في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2013، وبحلول هذا التاريخ تقفل حسابات التخصيص رقم 109-302 و 111-302 و 126-302 وتحول كل منها إلى حساب التخصيص الخاص رقم 140-12302، و المستفيدين من دعم الصندوق: 13

أ. بعنوان تطوير الاقتصاد الرعوي والسهوب ومكافحة التصحر والاستثمار الفلاحي: المربّون بصفة فردية أو جماعية في إطار تعاونيات أو تجمّعات أو جمعيات؛ الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي والحفاظ عليها؛ المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في ميادين انتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي وتتمينها؛ المزارع النموذجية.

ب. بعنوان التنمية الريفية: الجماعات المحلية المتدخلة في التنمية الريفية؛ المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذا المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري التي يحملها الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية، تبعة إنجاز مشاريع وأعمال التنمية الريفية في المناطق المحرومة أو القابلة للترقية؛ المستثمرون في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية؛ العائلات الريفية؛ الجمعيات والتعاونيات والتجمّعات الأخرى.

ج. بعنوان استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: الجماعات المحلية المتدخلة في استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ المستثمرون الفلاحون بصفة فردية أو جماعية.

د. بعنوان دعم المربّين وصغار المستثمرين الفلاحين: تشمل المربّين وصغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمّعات أو جمعيات.

### ثالثا/ دور ومجال الجماعات المحلية في التنمية الفلاحية:

**1. البرنامج البلدي للتنمية P.C.D:** هو عبارة عن برنامج شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للأمركية على مستوى الجماعات المحلية مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعمها للقاعدة الإقتصادية، هذا المخطط البلدي يشمل قطاعات مختلفة لاسيما الفلاحية منها<sup>14</sup>، وهو ما تؤكد المادة 107 من قانون البلدية رقم 10/11 "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويكون اختيار العمليات التي تنجز في المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي"<sup>15</sup>.

**2. البرنامج القطاعي غير الممركز P.S.D:** هو برنامج ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيلها باسم الوالي الذي هو الآخر يسهر على تنفيذه كذلك<sup>16</sup>، وفقا للمادة 80 من قانون الولاية رقم 07-12 "يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية للولاية، ويحضى البرنامج القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي"<sup>17</sup>.

● برنامج صندوق الجنوب: أمّا عن مساعي الدولة لتنمية مناطق الجنوب خصّصت الدولة برنامج خاصّ يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية للوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال يسمى ب "صندوق الجنوب".

جاءت المادة 229 من قانون المالية لسنة 2002 تعدّل أحكام المادة 85 المعدلة والمتمة من القانون رقم 97-02 "يفتح حساب تخصيص خاصّ رقمه 089-302 عنوانه "الصندوق الوطني لتطوير مناطق الجنوب" وجاء في باب نفقات تمويل مناطق الجنوب، على أن تمنح الأولوية للمشاريع المهيكلّة<sup>18</sup>؛ وفي نفس السياق تضمّنت المادة 73 من قانون المالية لسنة 2006 المعدلة للمادة 85 بفتح حساب خاصّ بعنوان: "الصندوق الخاصّ لتنمية مناطق الجنوب" ومجلس الوزراء هو من يقرّر المشاريع الممولة ليضيف في جانب الإيرادات تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا للبرنامج الخاصّ بتطوير ولايات الجنوب،

وفي باب النفقات أضيف التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2006 المادة 85 من تمويل المشاريع التنموية المدرجة ضمن البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب خصص نفس القانون تخصيص خاص رقمه 302-089 وعنوانه: "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"<sup>19</sup>؛ وكذلك تعديل للمادة 71 من قانون المالية لسنة 2010 بفتح حساب خاص رقمه 302-089 وعنوانه "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب" في باب نفقات تمويل تخفيض فورة الكهرباء بنسبة 50% لصالح الأسر والفلاحين في ولايات الجنوب<sup>20</sup>، وفي قانون المالية لسنة 2017 تم تخفيض فورة الكهرباء بنسبة 65% لصالح الأسر والفلاحين في ولايات الجنوب<sup>21</sup>، وفي قانون المالية لسنة 2019 إضافة إلى التمويل السابق اللجوء إلى التنمية البشرية عبر ولايات الجنوب<sup>22</sup>.

#### خاتمة:

وفي الأخير ومن خلال التحليل السابق نستنتج أن قطاع الفلاحة في الجزائر قطاعا استراتيجيا هاما يهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة البطالة وضمان استقرار السكان، و لتحقيق هذه الأهداف والمساعدى تراهن الحكومة الجزائرية من خلال وزارة الفلاحة على الولايات الصحراوية التي تحضى باهتمامات الحكومة.

إذ نلاحظ أنّ الدولة خصّصت آليات برامج تمويلية مختلفة لتحقيق تنمية شاملة و خاصة في الجانب الفلاحي سواء محليا متمثلة في البرنامج البلدي للتنمية أو مركزيا متمثلة في البرنامج القطاعي المركز أو من خلال صندوق الجنوب، لكن ما يؤخذ عليها أنها تتميز بالتداخل، مما يصعب عملية المتابعة و المراقبة والتقييم لتدارك التناقض من سياسة لأخرى.

ومن أجل تحقيق النجاعة في الآليات المالية يجب التركيز على الاستدامة الزراعية وهي توفير التمويل الذي يساهم في البنى التحتية وكذا توجيه التمويل نحو المحاصيل الغذائية الحيوية في الولايات الصحراوية.

#### اقتراحات ذات صلة بموضوع البحث:

ولتحقيق نجاعة آلية برامج التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية يجب:

- التقييم الشامل للاحتياجات الفلاحية وتحديد الأولويات في البرامج التنوية وفي هذا الصدد يمكن استخدام البيانات والاحصائيات لتحديد الاحتياجات الحقيقية وضمان تنفيذ برامج فعالة.
- التفكير في مصادر تمويل جديدة زيادة على التمويل الحكومي لتحقيق أهداف برامج التنمية الفلاحية.

- الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة والمبتكرة لتعزيز الانتاجية الفلاحية وتحسين الكفاءة.
- وضع خطة استراتيجية لبرامج التنمية الفلاحية شاملة تراعي الاعتبارات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

#### التهميش:

- <sup>1</sup> حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة: الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ تخصص اقتصاد تنمية، (جامعة الجزائر، 3، 2010/2011)، ص70.
- <sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، شوهدي في 2023/05/02 ص19. أنظر: [/http://www.premier-ministre.gov.dz/ar](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar)
- <sup>3</sup> المرجع نفسه، ص20.
- <sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"، مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2017، شوهدي في 2023/05/02 ص27. أنظر: [/http://www.premier-ministre.gov.dz/ar](http://www.premier-ministre.gov.dz/ar)
- <sup>5</sup> المرجع نفسه، ص28.
- <sup>6</sup> القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 92، الصادرة في 25 ديسمبر 1999، ص76.
- <sup>7</sup> قانون رقم 97-02 يتضمن قانون المالية لسنة 1998، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 89، الصادرة في 31 ديسمبر 1997، ص46.
- <sup>8</sup> عماري زهير، تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2014)، ص133.

- <sup>9</sup> قانون رقم 97-02 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، الصادرة في 26 يوليو 2005، ص 8-9.
- <sup>10</sup> قانون رقم 12-12 يتضمن قانون المالية لسنة 2013، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، الصادرة في 30 ديسمبر 2012، ص 19-20.
- <sup>11</sup> **المرجع نفسه**، ص 21.
- <sup>12</sup> قانون رقم 12-12، **المرجع نفسه**، ص 21-22.
- <sup>13</sup> **المرجع نفسه**، ص 22-23.
- <sup>14</sup> ريان ريان عبد السلام، إشكالية التنمية المحلية، ومدى فعالية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط، رسالة ماجستير في الجغرافيا؛ تخصص تهيئة اقليمية، (جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2006)، ص 103.
- <sup>15</sup> قانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة في 03 جويلية 2011، ص 17.
- <sup>16</sup> ريان ريان عبد السلام، **المرجع نفسه**، ص 103.
- <sup>17</sup> قانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012، ص 17.
- <sup>18</sup> أمر رقم 01-21 يتضمن قانون المالية لسنة 2002، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، الصادرة في سنة 23 ديسمبر 2001، ص 74.
- <sup>19</sup> أمر رقم 06-04 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 19 يوليو سنة 2006، ص 7.
- <sup>20</sup> قانون رقم 09-09 يتضمن قانون المالية لسنة 2010، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2009، ص 25.
- <sup>21</sup> قانون رقم 16-14 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016، ص 63.
- <sup>22</sup> قانون رقم 18-18 يتضمن قانون المالية لسنة 2019، **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018، ص 26.